



داخل العدد
توابل
كاتي بيبي
تعد لحفل زفافها «الصغير»
ص 19

الأربعاء 12 مايو 2010م
28 جمادى الأولى 1431هـ
العدد 930 - السنة الثالثة
صفحة 36
السعر 100 فلس

aljarida
الجريدة
www.aljarida.com

اقتصاد



المرزوق: «السهم الذهبي»
سيف قاطع على القطاع الخاص

اقتصاد



«برقان» يحقق 29.3 مليون دينار
أرباحاً تشغيلية

TRA



ثورة القطارات الصينية تحطم
أرقاماً قياسية

دوليات



مصر: تمديد عاصف لـ «الطوارئ»...
والحكومة تتعهد بفضه على
الإرهاب والمخدرات

رياضة



كأظمة إلى دور الثمانية «الآسيوي»
بركلات الترجيح

قادة «التعاون» يرحبون بمقترح الكويت لتعديل الاتفاقية الأمنية

العطية لـ الجريدة: ناقشوا تشكيل قوة التدخل السريع الخليجية



قادة ورؤساء وفود دول مجلس التعاون الخليجي خلال اجتماعهم التشاوري الثاني عشر أمس

رحب قادة ورؤساء وفود دول مجلس التعاون الخليجي بمقترح دولة الكويت لتحديث الاتفاقية الأمنية لتتواءم مع المتغيرات الإقليمية والدولية.

ونابح القادة، خلال اجتماعهم التشاوري الثاني عشر الذي عقد في قصر الدرعية في الرياض ليوم واحد ومن دون جدول أعمال، مسيرة العمل الخليجي المشترك بجوانبها السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، كما تدارسوا آخر المستجدات العربية والإقليمية والدولية، ومن بينها عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط والملف الإيراني والأوضاع في العراق واليمن.

وشددوا على ضرورة إزالة ما تبقى أمام استكمال متطلبات الاتحاد الجمركي الخليجي، متعهداً لإعلان الإنتهاء من الوضع النهائي للاتحاد في عام 2011.

البحرين توقف مشتبهاً فيه على صلة بشبكة التجسس +02

سجلات «طوارئ 2007» تعود... والنصاب يعطل «الذمة المالية»

العنبري لـ الجريدة: 10 نواب يطلبون اليوم إعطاء «التخصيص» الأولوية
رفع الحصانة عن النواب محمد هايف ومسلم البراك وخالد الطاحوس

على غير المتوقع، سارت جلسة مجلس الأمة أمس بشكل عادي، ولم يناقش فيها قانون التخصيص، المتوقع إنجازه اليوم «بإصرار نيابي - حكومي»، وسط سجلات واتهامات نيابية، غير متوقعة، للحكومة بتجاوزات «طوارئ» كهرباء 2007، في وقت عطل عدم اكتمال النصاب إقرار قانون كشف الذمة المالية في مداولته الأولى.

وكشف مقرر لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية النائب عبدالرحمن العنبري لـ «الجريدة» أن هناك إصراراً وتوافقاً نيابياً - حكومياً على إنجازه قانون التخصيص في جلسة اليوم، مبيناً أنه سيتم تقديم طلب موقع من عشرة نواب في بداية الجلسة لتقديم قانون التخصيص على ما عداه من بنود.

وبينما تمت الموافقة على رفع الحصانة عن النواب محمد هايف، ومسلم البراك، وخالد الطاحوس، أكد رئيس اللجنة التشريعية النائب حسين الخريتي أن اللجنة أقرت بالإجماع بعدم كيدية الشكوى، مشيراً إلى أن اللجنة تعمل وفق اللوائح الدستورية، في حين تمنى النائب خالد العوده عدم موافقة النواب على طلبات رفع الحصانة عن هؤلاء النواب.

وأكد العوده أن هايف والبراك والطاحوس كانوا يدافعون عن 02

محيبي عامر وفهد الرمضان

ملف كأس العالم... نظرة تاريخية +32 - 34

السعد: هيئة الاستثمار جاهزة لدعم المصارف والمحفظة الوطنية +13

موظف في البنك المركزي يحتال على «الداخلية»

عمر الراشد

كشفت مصادر مطلعة لـ «الجريدة» أن وزارة الداخلية تعرضت للسرقة على يد أحد موظفي البنك المركزي، حيث استولى على مبلغ يزيد على 60 ألف دينار على مراحل.

وأوضحت المصادر أن السرقة بدأت حين أودع مندوب الوزارة مبلغاً في حساب الوزارة لدى البنك المركزي وتسلم من الموظف المختص إيصالاً به، وبعد 02

الفهد لـ الجريدة: لا نخشى الاستجابات

أصدر قرارين بشأن بدل الإيجار و«الرعاية السكنية»

فهد التركيبي

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير الإسكان وزير التنمية الشيخ أحمد الفهد، أن الحكومة لا تخشى الاستجابات، وأنها جاهزة للرد على أي مسألة سياسية يتقدم بها النواب، مشيراً إلى أنها ماضية نحو الإنجاز وتصحيح المسار في كل المجالات.

وشدد الفهد في تصريح لـ «الجريدة» على ضرورة أن تكون الاستجابات للمصلحة العامة، ولإصلاح الخطأ أو تقويم الأخطاء، ولا تكون شخصية، مشيراً إلى «أن السلطتين التشريعية والتنفيذية في حاجة إلى التعاون والتماسك خلال الفترة الحالية أكثر من أي وقت مضى، من أجل 02

براون يستقيل... وكامرون إلى «10 داونغ ستريت»

في تطور دراماتيكي للأحداث، أعلن رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون أمس استقالته من رئاسة الحكومة، بعد أن تلقى هزيمة مدوية أمام حزب المحافظين بزعامة دافيد كامرون في الانتخابات العامة التي جرت يوم الخميس الماضي، منهيًا بذلك 13 عاماً من حكم العماليين.

وبعد أن فشلت أمس مفاوضات حزب العمال مع حزب «الأحرار الديمقراطيون» بزعامة نيك كليغ، الذي حلّ ثالثاً في الانتخابات، لتشكل ائتلاف حكومي، توجه براون إلى قصر باكينغهام حيث قدم استقالته للملكة التي استدعت كامرون لتكليفه بتشكيل الحكومة الجديدة، الأمر الذي أعاد المحافظين إلى «10 داونغ ستريت».

وكان براون أعلن أمس الأول عزمه الاستقالة من منصبه كرئيس لحزب العمال، وذلك لإعطاء دفعة للمفاوضات مع حزب «الأحرار» الذي كان يشترط رحيله للقبول بأي ائتلاف مع العماليين.

وبالتزامن مع تصريحات براون أعلن حزب المحافظين وحزب «الأحرار الديمقراطيون» انتهاء المحادثات بينهما في «مناخ جيد».

وقال مسؤولو كل من الحزبين إنهم سيقدّمون تقريراً إلى حزبهم بشأن اتفاق محتمل لتشكيل حكومة جديدة.

وفي الانتخابات العامة التي جرت الخميس الماضي فاز حزب المحافظين بـ306 مقاعد في مجلس العموم البالغة مقاعده 650 مقعداً، إلا أنه لم يحقق أغلبية الـ326 مقعداً المطلوبة، وتلاه حزب العمال بـ258 مقعداً، ثم حزب «الأحرار الديمقراطيون» بـ57 مقعداً.

(لندن. أ. ف. ب.، رويترز)



براون وزوجته سارة وولده جون وجيمس يغادرون مقر رئاسة الحكومة في 10 داونغ ستريت في لندن أمس (رويترز)

الجاسم إلى النيابة «لعبه في الذات الأميرية»

حسين العبدالله

أحالت مباحث أمن الدولة أمس الكاتب والمحامي محمد عبدالقادر الجاسم إلى النيابة العامة متهمته إياه بـ«العبث في الذات الأميرية والتطاول على مسند الإمارة في أحد المقالات التي نشرها على موقعه الإلكتروني ميزان، فضلاً عن بعض العبارات التي وردت في الكتاب الذي ألفه بعنوان آخر شيوع الهيبة»، وفق ما ذكرته مصادر قانونية.

وعلقت «الجريدة» أن الجاسم تلقى اتصالاً صباح أمس من مباحث أمن الدولة فتوجه مع الكاتب أحمد العبدالله إلى مبنى أمن الدولة حيث طلب من الدين المغادرة لأن الجاسم مطلوب للتحقيق، وفي المساء أحيل إلى النيابة العامة حيث تولى وكيل النيابة فهد العتيقي التحقيق معه في حين أنكر التهم المنسوبة إليه.

نعم للتخصيص... ولكن ليس بقانون كهذا!
بقلم الدكتور عباس المجرب
أستاذ الاقتصاد بجامعة الكويت

شهد الدور الاقتصادي للدولة، إبان العقود الأربعة التي أعقبت أزمة الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي، توسعاً غير طبيعي أدى إلى هيمنة القطاع العام على أنشطة اقتصادية كثيرة، وذلك بعد أن تبنت غالبية دول العالم الفكر الكينزي الذي يدعو إلى دور فاعل للدولة في توجيه النشاط الاقتصادي، وعدم التوقف عند حدود تنظّم هذا النشاط فحسب. وقد ذهب عدد كبير من الدول وخصوصاً النامية إلى حد المغالاة في هذا الدور، إذ حلت الدولة محل الأفراد والمنشآت الخاصة في توفير معظم السلع والخدمات ذات الطابع الاقتصادي.

فشل الحكومة

ومع تضخم حجم القطاع العام وترهل مؤسساته وانتشار ظواهر البيروقراطية والفساد الإداري والمالي وتدني كفاءة الأجهزة الرقابية، تدهورت جودة السلع والخدمات التي يوفرها هذا القطاع الاحتكاري بطبيعته، كما قلت كميته بالمقارنة مع حجم الطلب المتزايد عليها، وبفعل تشعب وظائف الدولة وغياب الشفافية والمساءلة وإهمال مبدأ النوايا والشفافية، وإسقاط معايير الكفاءة، فقدت الحكومات قدرتها على التصدي لواجباتها الأساسية وفي مقدمتها عملية التنظيم والتخطيط والإشراف والرقابة على النشاط الاقتصادي في البلاد، كما تدهورت قدرتها على توفير السلع والخدمات التي تعد من صميم اختصاصها.

وقد أثبتت مؤسسات الدولة، إلا في ما ندر، عجزها عن تحقيق الأهداف المنوطة بها وتناكف فشلها في إدارة وتطوير عمليات الإنتاج واليات التوزيع بسبب غياب المنافسة وتباطؤ دورة القرار البيروقراطي وغياب المعايير الموضوعية للمحاسبة وتقييم الأداء وتضخم أعداد العاملين في هذه المؤسسات، وجلبهم ممن يتم تعيينهم بالواسطة والمحسوبية ووفق أسس ليس لها صلة بالقدرة الإبداعية أو الإنتاجية أو الاحتياجات الحقيقية لخدماتهم.

نجاح الخصخصة

في ظل حالة التردّي هذه ظهرت، في مطلع ثمانينيات القرن الماضي، الدعوة إلى الخصخصة، حيث لم تعد أفضلية القطاع الخاص على القطاع العام في الأنشطة الاقتصادية موضع جدل بين المختصين، وبات من نافلة القول أن حرص واهتمام أصحاب المؤسسات الخاصة بشؤون مؤسساتهم يفوق حرص واهتمام الأجهزة البيروقراطية للدولة بشؤون المؤسسات العامة، كما بات من معرو القول إن منتج القطاع الخاص يسعي دائماً إلى ترشيد عملية استغلال الموارد وتحسين إنتاجيته وتطوير منتجاته، وإلا فلن يقبض له أن يستمر طويلاً في دائرة الإنتاج التي تعج بغيره من المنافسين والسلع البديلة، وتخضع -وهذا ما ينبغي لرقابة حكومية صارمة على معايير الأداء ومواصفات المنتجات وجودتها.

وقد حفل السجل العالمي لتجارب الخصخصة على مدى العقود الثلاثة الماضية، سواء على صعيد الدول الغنية أو البلدان النامية، بقائمة طويلة وثرية من النجاحات، تفوق وبمعدل كاسح من حيث العدد والقيمة حالات الفشل أو التعثر، وهي حالات لا يعود الفشل أو التعثر فيها إلى التخصيص بحد ذاته، بل يعود في الغالب إلى فقدان شروط النجاح اللازمة وأهمها الحوكمة والشفافية والبيئة التنافسية والرقابة الحكومية الفاعلة.

هل الخصخصة تشر مطلقاً؟

في الكويت، فوق كل ما سبق من معضلات، أسهمت هيمنة القطاع العام وأساليب إعادة توزيع الثروة الربعية في تكوين قيم وثقافات مجتمعية استهلاكية عززت من ظاهرة الانتحال على الدولة، التي باتت تسيطر على حصص واسعة من النشاط 02

قمة مصرية - كويتية الأحد بالقاهرة

أعلن سفير دولة الكويت في القاهرة د. رشيد الحمد أن قمة مصرية-كويتية ستعقد في العاصمة المصرية يوم الأحد المقبل. وقال الحمد إن سمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد والرئيس المصري حسني مبارك سيبحثان خلال القمة، العلاقات الثنائية بين البلدين والتطورات على الساحتين العربية والإقليمية لاسيما القضية الفلسطينية.

وأشار الحمد في تصريح أصدره أمس إلى أن "أمير دولة الكويت حريص على تهنئة شقيقه الرئيس مبارك بسلامة العودة ونجاح رحلته العلاجية".

وأوضح أن "القمة بين الزعيمين ستتناقش إلى الأمور الاقتصادية خصوصاً أن الكويت استضافت القمة العربية الاقتصادية في يناير من العام الماضي، والتي أصدرت عدداً من القرارات الاقتصادية التي يجري متابعتها، في الوقت ذاته فإن مصر سوف تستضيف القمة العربية الاقتصادية الثانية عام 2011، التي ستتناول العمل على تعزيز العلاقات بين الدول العربية".

وأكد السفير الكويتي عمق العلاقة بين مصر والكويت على جميع المستويات السياسية والثقافية والاقتصادية.

وأوضح أن سمو الأمير يبصّل إلى مصر مساء (السبت) المقبل على أن تعقد القمة (الأحد)، موضحاً أن زيارته تأتي في إطار جولة عربية تشمل سورية والأردن ولبنان، في إطار المشاورات التي يجريها مع القادة العرب.

«قادة التعاون» يرحبون بمقترح...

وافق القادة في ختام لقاءهم أمس، توصيات وزراء الداخلية والمالية بشأن تسهيل انتقال السلع وعبور الشاحنات بين دول المجلس، ومعالجة قضية تكديس الشاحنات في المنافذ الحدودية.

وبشارك في الاجتماع إلى جانب العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز، سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد، والعاهل البحريني الملك حمد بن عيسى ال خليفة، وأمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، ونائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، ونائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء في سلطنة عُمان فهد بن محمود آل سعيد.

وأكد العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة لدى وصوله إلى الرياض أمس "أهمية تركيز اللقاء التشاوري على تبني سياسة خليجية موحدة وفاعلة تجاه القضايا الإقليمية ذات التأثير المباشر على دول وشعوب المنطقة".

وأعرب عن أمله "مواصلة الجهود للحفاظ على مجلس التعاون وعلى سيادته واستقلاله الوطني ومكتسيات مواطنيه ومواجهة استحقاقات المتغيرات الاستراتيجية في المنطقة".

من ناحية، أكد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء رئيس وفد سلطنة عمان فهد بن محمود آل سعيد أن "القمة التشاورية الثانية عشرة سوف تسهم في دعم مسيرة التعاون الخليجي تحقيقاً لتطلعات الشعوب الخليجية في المزيد من النماء وتوفير الحياة الكريمة للجميع".

وتشدد آل سعيد على "أهمية القمة التي تتعقد في ظل العديد من التطورات والمتغيرات المتسارعة التي ألقت بظلالها على دول المنطقة بما يحتم متابعة تآثيراتها واستخلاص المؤشرات التي يمكن على ضوءها مواصلة التنسيق والتشاور في التعامل معها، وبما يتسجم مع السياسات الخليجية الثابتة والهادفة إلى الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة".

إلى ذلك، كشف الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبدالرحمن العطية أن القادة الخليجيين ناقشوا خلال قمتهم التشاورية



أعلنت وزارة الداخلية البحرينية في بيان أمس الأول عن توقيف مشتبخ فيه على صلة بشبكة التجسس التي أعلن عنها في الكويت الأسبوع الماضي. ونقل البيان عن وكيل وزارة الداخلية المساعد للشؤون القانونية العقيد محمد بوحمود أن "الأجهزة الأمنية المختصة قامت بتوقيف منهم بحريني بعدما ورد اسمه في تحقيقات قضية شبكة التجسس التي تم ضبطها أخيراً في الكويت".

السفير الباكستاني يتعرض لهجوم في طهران

بينهم امرأة شتقاً في إيران يوم الأحد الماضي، وقد تمت إدانتهم بعدة نهم من بينها انتهاؤهم إلى البلاد بوظف ما يزيد على تسعين في المئة من العمالة الوطنية التي تضم نسبة مهولة من البطالة المقنعة إضافة الى آلاف عدة من العمالة الهامشية، مما أدى إلى تفاقم حالة التردّي في مختلف أنواع الخدمات والمرافق العامة.

إن المطلوب الآن، والكويت تقف أمام مفترق طرق تاريخي، هو قرار حاسم يدعم خيار التخصصية المشروط بتوافر أسس نجاحها، أعني والخوف من عواقبه. هذا القانون قد أشيع قصا وصفاً وتحريفاً ولست أباغح أن قلت تنكبلا وضربا تحت الحزام إلى حد دفع أنصار التخصصية إلى التحفظ عنه والخوف من عواقبه.

«نعم للتخصّصة... ولكن ليس بقانون كهذا!

الاقتصادي في مختلف القطاعات، كما باتت المالك الأكبر لأصول، والمستهلك الأكبر في السوق المحلي وكذلك أكبر صاحب عمل في البلاد بوظف ما يزيد على تسعين في المئة من العمالة الوطنية التي تضم نسبة مهولة من البطالة المقنعة إضافة الى آلاف عدة من العمالة الهامشية، مما أدى إلى تفاقم حالة التردّي في مختلف أنواع الخدمات والمرافق العامة.

إن المطلوب الآن، والكويت تقف أمام مفترق طرق تاريخي، هو قرار حاسم يدعم خيار التخصصية المشروط بتوافر أسس نجاحها، أعني والخوف من عواقبه. هذا القانون قد أشيع قصا وصفاً وتحريفاً ولست أباغح أن قلت تنكبلا وضربا تحت الحزام إلى حد دفع أنصار التخصصية إلى التحفظ عنه والخوف من عواقبه.

فلندعم توجهها حقيقياً وجوهرياً لا شكلياً نحو التخصصية، لأن بديل التخصصية التي يعتقد البعض أنها شر مطلق وأنها بيع للكويت وخصفية لدولة الرفاهية، ليس سوى المزيد من هدر الثروة، المزيد من الفساد الإداري والمالي، المزيد من التردّي في معدل كفاءة وكفاءة المرافق والخدمات العامة، المزيد من البطالة المقنعة والتضخم الوظيفي غير المنتج، المزيد من الكوادر وزيادات الرواتب التي تصب الزيت على نار التضخم، والمزيد من هدر الطاقة الكهربائية وأن انقطع تيارها هي قبيلولة يوم قاتل من أيام الصيف.

«الفهد لـ الجريدة: لا نخشى...»

النجاح في تنفيذ الأجندة الحكومية البرلمانية المشتركة والإسراع في حل المشكلات العالقة، فالمواطن ينتظر من الحكومة والمجلس الكثير، ويجب أن تكون السلطاتان عند حسن ظن المواطن بهما".

وعن خطة التنمية، أكد الفهد أن "هذه الخطة التي جاءت بعد سنوات طويلة، من شأنها تحقيق طموح المواطن الكويتي، وحل قضاياهم ورفع مستواه المعيشي، متى ما نفذت مشارعيها بالشكل المطلوب الذي يحدث نقلة نوعية في جميع مجالات الحياة بالبلاد، فالخطة من شأنها تحويل البلاد إلى مركز مالي واقتصادي لتحقيق الرغبة الأميرية السامية". وعلى صعيد آخر، أصدر الفهد قراراتين وزاريين بشأن بدل الإيجار وبعض أحكام نظام الرعاية السكنية، بهدف التيسير على المواطنين ورفع الأعباء المعيشية عن كاهل الأسرة الكويتية.

«موظف في البنك المركزي...»

استعلام الوزارة عن حسابها تبين أن المبلغ المودع يقل عما يجب بمقدار 20 ألف دينار، فتم استدعاء المندوب ليوضح أن معه إيصالاً ثبتت إيداعه المبلغ كاملاً، فأحيلت المسألة إلى إدارة البنك فلنا بأن هناك خطأ ما، وظل المندوب يودع الأموال بالطريقة نفسها".

ولفتت المصادر إلى أن الجهات المعنية بالوزارة اكتشفت بعد فترة أن هناك 60 ألف دينار مفقودة من حسابها، فأحالت المندوب إلى التحقيق، ليتضح أن الإصاات التي يملكها تبين سلامة إجراءات الإيداع، فأتجهت الأنظار إلى موظف البنك، وطلب وكيل وزارة الداخلية المساعد للشؤون المالية والإدارية عجيل العجران من مسؤولي البنك إحالة القضية إلى المباحث، حيث تابع رجال مباحث الأموال حسابات الوزارة، وطلبوا في الوقت ذاته من المندوب متابعة إيداع الأموال، فوصلوا إلى أن أحد موظفي البنك المركزي يتسلم من المندوب الأموال ويمتحه إيصالاً صحيحاً بالقيمة المودعة في حين يقوم هو بإيداع قيمة أقل مقتطعاً الفارق لنفسه، وكرر الأمر حتى وصل المبلغ الذي استولى عليه من حساب الوزارة إلى 60 ألف دينار، فتم اعتقاله وإحالته مع أدلة إدانته إلى النيابة العامة، حيث اعترف بما قام به، وسلم المبلغ إلى النيابة وما زالت التحقيقات معه جارية.

«ميدفيديف «يرمم» التحالف...»

والاتصالات، لتضافا إلى 3 اتفاقيات للتعاون في مجالات السياحة والبيئة والتعاون العلمي التقني وقّعت أمس الأول على مستوى الوفود.

كما تعهّد الرئيسان في بيان أصدراه بعد لقائهما في دمشق بتطوير التعاون الاستثنائي بين بلديهما واهتمامهما المتزايد بالمشاريع في مجال البنية التحتية ولاسيما في مجالي النفط والغاز، بالإضافة إلى إنشاء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية سواء التقليدية أو محطات الطاقة النووية"، وأشارا إلى "أهمية تطوير التعاون العسكري والعسكري الفني التقليدي في ما بين سورية وروسيا".

وفي وقت لاحق، قال وزير الطاقة الروسي سيرغي شمتاكو، الذي كان يرافق ميدفيديف، إن بلاده قد تساعد في بناء محطة للطاقة النووية في سورية، في خطوة قد تفضب الغرب بسبب مزاعم لم تتسم بان دمشق حاولت سراّ بناء منشأة يمكن أن تستخدم في صنع أسلحة نووية.

على الصعيد السياسي، دعا ميدفيديف الولايات المتحدة إلى الاضطلاع بدور أكثر فاعلية في عملية السلام بالشرق الأوسط، محذراً من انفجار في المنطقة، ومشيراً إلى أن "عملية السلام في الشرق الأوسط تدهورت"، وأنه "حان الوقت للقيام بشيء".

وإذ أشار إلى أنه "لا زيادة كافية" من جانب مختلف الأطراف لإيجاد حل للنزاع، شدد الرئيس الروسي على أن السلام يتطلب انسحاباً إسرائيلياً من الأراضي العربية المحتلة وإقامة دولة فلسطينية مستقلة يمكن أن تتعايش في شكل سلمي مع إسرائيل، والانسحاب من هضبة الجولان السورية، والأراضي اللبنانية المحتلة.

من ناحية، أكد الأسد أن "التسويات على الحقوق غير موجودة وقد تكون موجودة بشأن العلاقات والات الترتيبات الأمنية مع إسرائيل"، واتهم إسرائيل بتقويض عملية السلام عبر طرد الفلسطينيين خارج القدس، وفرض حصار على قطاع غزة ومهاجمة الأمان المقدسة لدى المسلمين". وعرض ميدفيديف مجدداً استضافة مؤتمر سلام للشرق الأوسط في العاصمة الروسية موسكو، ووجه دعوة رسمية إلى نظيره السوري لزيارة روسيا "في الوقت الذي يحذره".

وعن الملف النووي الإيراني أكد ميدفيديف "حق كل الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وضرورة التمسك بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في المنطقة"، ودعا القيادة الإيرانية إلى اتخاذ "موقف بناء لتجاوز كل العراقيل المرتبطة على برنامجها النووي الحالي".

وقبل مغادرته إلى تركيا، التقى ميدفيديف رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" خالد مشعل، ودعا إلى الإفراج عن الجندي الإسرائيلي المحتجز في غزة حطاع شاليط، حسب ما أفادت محدثة روسية أمس الثلاثاء بعيد وصول الرئيس الروسي إلى تركيا.

(دمشق) أ. ف. ب، أ. ب، كونا، رويترز، د. ب)

البحرين توقف مشتبهاً فيه على صلة بشبكة التجسس

رامين مهمانبرست لقناة العالم الإيرانية الناطقة باللغة العربية. ونقلت القناة عن المتحدث باسم الخارجية قوله: إن "سيارة السفير الباكستاني تعرضت لهجوم نفذه مواطن أفغاني، وأصيب السفير بجروح وهو الآن في المستشفى، واعتقل الباكستاني، لكنه لم يعط مزيداً من

الافغاني". وأفغانيا، وأصيب السفير بجروح وهو الآن في المستشفى، واعتقل الباكستاني، لكنه لم يعط مزيداً من

الافغاني". وأفغانيا، وأصيب السفير بجروح وهو الآن في المستشفى، واعتقل الباكستاني، لكنه لم يعط مزيداً من

واكد العطية، أن أمن دول الخليج "خط احمر" لا يمكن التساهل بشأنه وهو كل لا يتجزأ أبداً انطلاقاً من مبدأ الأمن الجماعي لدول المجلس، مشيراً إلى أن التعاون الأمني والعسكري -الأممي شكل حضوراً كبيراً في مناقشات قادة مجلس التعاون في هذا الشأن.

ووصف اللقاء التشاوري بأنه اللقاء استثنائي لظروف استثنائية تمر بها المنطقة، إذ تطرق إلى مجمل القضايا الخليجية والإقليمية والدولية، ولا سيما المتعلقة باحتلال إيران للجزر الإماراتية وتجديد الدعوة لمعالجة هذه القضية بالطرق السلمية، مع تأكيد دعم دول المجلس لحق الإمارات في استعادة جزرها الثلاث المحتلة من قبل إيران".

وقال إن قادة دول مجلس التعاون الخليجي أكدوا خلال اللقاء التشاوري دعمهم لوحدة العراق وسيادته وضرورة الإسراع في تشكيل حكومة إجماع وطني تسهم في استقرار العراق، واستعادته لمعب دوره في محيطه العربي والإقليمي.

وفي الشأن الفلسطيني، أوضح العطية أن قادة دول المجلس جددوا رفضهم للحصار الإسرائيلي لقطاع غزة وعمليات الترحيل الجماعي للفلسطينيين، معرباً عن الأمل بأن نفضي المساعي الجارية إلى إحياء عملية السلام في المنطقة.

وأشار في هذا الصدد إلى أن القادة الخليجيين أعربوا عن رفضهم التهديدات الإسرائيلية لسورية ولبنان، بينما طالبوا في سياق الملف النووي الإيراني بمعالجته سلمياً مع ضرورة إبرام إسرائيل بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وصولاً إلى جعل المنطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.

وفي ما يتعلق بالتعاون العسكري، أكد العطية أن "خطوات انشاء قوة للتدخل السريع تسير وفق البرنامج، وربما تكون اللجنة العسكرية قد شارفت على الانتهاء من هذه المهمة"، مشيراً إلى أن الجانب العسكري حظي بمناقشات مستفيضة في اللقاء التشاوري.

وأكد العطية أن دول مجلس التعاون بذلت جهوداً كبيرة في مكافحة الإرهاب، مشيراً إلى أن التعاون والتنسيق الأمني قد أسهما في تقليص هذه الظاهرة، ما عدا حالات تظهر بين الحين والآخر من بعض الخلايا النائمة.

(الرياض، كونا، أ. ف. ب، أ. ب، رويترز، د. ب، يو بي آي)

«سجلات «طوارئ 2007» تعود...»

مواقف ثابتة لمصلحة المواطن، مشيراً إلى أن "إحدى القنوات تسعى إلى إشعال نار الفتنة بين أفراد الشعب الكويتي، والحكومة تتفرج دون أن تحيل القائمين عليها إلى النيابة"، متسائلاً: "أين رجال الحكم من كل هذا؟".

ووافق المجلس، من حيث المبدأ، أمس على الطلب المقدم من بعض النواب بقيام ديوان المحاسبة بالتحقيق بتجاوزات ديوان سمو ولي العهد، وتأجيل التصويت عليه مدة أسبوعين بناءً على طلب وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء روضان الروضان الذي أكد أن اللجنة التي شكلت لبحث ما أثير عن ديوان سموه أنجزت تقريرها، مطالباً النواب بانتظار الإجراءات التي ستتخذ بهذا الشأن.

وعلى هذا الصعيد، أكد النائب عادل الصرعاوي أنه "لا مساس ولا علاقة لسمو ولي العهد بهذا الموضوع، وأن هذا الأمر بدأ منذ سنة ونصف السنة، ونحن في انتظار تقارير الديوان"، مشيراً إلى أن التأخير "يؤكد وجود قضية يراد تغييرها من المجلس"، في حين قال النائب مسلم البراك إنه "لا أحد يشكك بنزاهة سمو ولي العهد، وتعرف مدى نزاهة سموه، ويجب إبعاد اسمه عن مثل هذه الأمور، وعلى الحكومة ألا تدافع عن الباطل".

وفيما يخص قانون الذمة المالية، قال النائب الحريري إن "الاقتراحات المقدمة متشابهة، وحتى تكون الصورة واضحة، فلا بد من وجود جهاز خاص بالذمة المالية، وإصدار بطاقة بهذا الشأن، تهدف إلى عدم استغلال المناصب العامة"، مشيراً إلى أن "اللجنة التشريعية حرصت على ألا يخالف تقريرها الدستور، حيث تم إلغاء بعض المواد لمعارضتها المستور من خلال الحرية الشخصية، وجميعها تهدف إلى منع تضارب المصالح، وتم إدخال القضاة ومن في مستواهم إلى القانون".

بدوره، شدد النائب جمعان الحريش على أهمية القانون الذي ينطلق من الشريعة الإسلامية، معتبراً أن "أزمة الكويت هي أزمة فساد، ونجحت بعض وسائل الإعلام الفاسدة في تصوير الجميع على أنهم فاسدون، وقانون الذمة المالية إذا تم تطبيقه تطبيقاً صحيحاً فسيساهم في كشف المفسدين، وإذا كانت الحكومة جادة في تنفيذ الخطة فعليها ألا تتهرب منه، وإلا تصوره بأنه غير دستوري"، مشيراً إلى أن "الهبات توزع في الانتخابات على بعض وسائل الإعلام لإسقاط بعض الأعضاء"، وفي المقابل تساءل النائب عدنان عبدالصمد: "هل سيحقق هذا القانون الهدف الذي قدم من أجله؟"، لافتاً إلى أن "القانون سيعطي صك النزاهة للفاستدين".

ووافق المجلس أيضاً على إدراج تقرير لجنة شؤون البيئة بشأن التلوث في منطقة أم الهيمان، وتقرير لجنة الداخلية والدفاع بشأن إعفاء لحي العسكريين على جدول أعمال جلسة اليوم.

ومن جهة أخرى، حمل النائب عادل الصرعاوي نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير الدولة لشؤون التنمية وزير الدولة لشؤون الإسكان الشيخ أحمد الفهد مسؤولية تجاوزات "طوارئ كهرياء 2007"، قائلاً: "إن من وصلنا إلى هذا الوضع المأساوي في كهرياء هو الشيخ أحمد الفهد عندما كان وزيراً للطاقة"، مؤكداً أن "جميع المناقصات الخاصة بالكهرياء تمت ترسيتهها على شركة دوسان، على الرغم من تأكيد الديوان عدم أحقيتها ومخالفتها الشروط الواجبة لتنفيذ المناقصات"، مطالباً اللجنة "بتحديد المسؤول وإحالة إلى النيابة، ونحن أمام تحر من أصحاب المصالح".

وبينما استغرب وزير الكهرياء والماء بدر الشريعان حديث النواب الذي يخرج عن نص الرسالة الواردة"، قال الصرعاوي: "سلام الله عليك يا كويت، لأننا لم نستطع أن نقول لأصحاب الفساد أنتم فاسدون".

ومن جهته، قال النائب علي الدقباسي إن "من قال هناك فساد في كهرياء هو تقرير ديوان المحاسبة، فضلاً عن أن الوزير الشريعان، قال في إحدى الجلسات إن تضارب المصالح، هو سبب سوء الأحوال في كهرياء، وأخبرته بهذا الأمر في لقاء سابق بمكثته".

بدوره، خاطب النائب خالد السلطان الشريعان بالقول: "إن ما اكتشفته لجنة الطوارئ ثقيل جداً، وإن المسؤولين عن طوارئ 2007 قمت بتعيينهم وكلاء مساعدين ومسؤولين عن مشروعات الوزارة الجديدة"، في حين قال النائب الحريش إن "وزير الكهرياء لم يرد عن بعض الأسئلة، كما وجه عناباً إلى لجنة كهرياء البرلمانية نتيجة تأخرها في إنهاء تقريرها والتي شكلت منذ ستة أشهر وتطلب ستة أخرى".

«البراك يتعهد بكشف موم...»

متحمياً على النواب الموافقة على رفع الحصانة عنه.

وفي المقابل تعهدت القناة من خلال رسائل إخبارية بثت أمس "بدفع 100 ألف دينار ووض صورة النائب مسلم البراك على شاشتها مدة 60 يوماً بدلاً من شعار القناة، مع دفع كل مصاريف الحملة الانتخابية القادمة له في حال ثبوت صحة ادعاءاته، وتقديم ما يملكه من مستندات أمام النيابة العامة اليوم بان القناة ممول".